دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز النمو الاقتصادي في ظل تجارب دول عربية رائدة -التجربة المصرية أنموذجا-

The role of the digital economy in promoting economic growth In light of the experiences of pioneering Arab countries - the Egyptian experience as a model -

ط. د شراز بودينار★ [1]، د. صالح قروف [2]

[1] مخبر الابتكار والتحليل الاقتصادي والمالي، جامعة باجي مختار عنابة، (الجزائر)، chiraz.boudinar@univ-annaba.org

[2]مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، جامعة العربي التبسي، (الجزائر)، salah.guerrouf23000@gmail.com

تاريخ الإستلام: .../.../..... تاريخ قبول النشر: .../.../..... تاريخ النشر: ../.../.....

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه الاقتصاد الرقمي في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث وقع الاختيار على التجربة المصرية كونها من الدول العربية الواعدة رقميا، ولتحقيق الهدف السابق الذكر تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وكذا المنهج المقارن كما تمت الاستعانة بمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لعام 2020، وكذا مؤشر الجاهزية الشبكية لعام 2020 و2021.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: أن مصر لا تزال بعيدة نوعا ما في مجال الاقتصاد الرقمي بالمقارنة بالدول العربية التي تتولى الصدارة كدول الخليج، كما أوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من تجارب الدول العربية الرائدة في المجال، حتى تتمكن من النهوض باقتصاداتها.

الكلمات مفتاحية: الاقتصاد الرقمي ؛ النمو الاقتصادي ؛ مصر.

Abstract:

This study aims to shed light on the role that the digital economy plays in promoting economic growth, as the Egyptian experience was chosen as one of the digitally promising Arab countries. To achieve the aforementioned goal, the descriptive analytical approach was relied upon, as well as the comparative approach, as well as the Arab Digital Economy Index for the year 2020, as well as the Networked Readiness Index for the year 2020 and 2021.

This study concluded with a number of results, the most important of which are: Egypt is still somewhat far from the digital economy, compared to the Arab countries that take the lead, such as the Gulf states, The study also recommended the necessity of benefiting from the experiences of the leading Arab countries in the field, in order to be able to advance their economies

Keywords: digital economy; economic growth; Egypt.

شراز بودينار **boudinarchiraz23@gmail.com**.

1. مقدمة:

يعتبر الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي تحديا كبيرا في عالم اليوم لاسيما بتسارع وتيرة التقدم التكنولوجي والمتمثل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكة الإنترنيت، حيث أن هذا الرافد التنموي المتميز أصبح محركا فعليا لعجلة النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، الواعدة والنامية منها، هذا ما جعل الدول العربية باختلاف تصنيفها مجبرة أكثر من أي وقت مضى إلى الانتقال نحو الاقتصاد الرقمي من خلال اعتمادها على مجموعة من الخطط والاستراتيجيات لضمان استمرار أنشطتها الاقتصادية.

وبالتحديد تم إسقاط الدراسة على مصر بإعتبارها من الدول العربية الواعدة رقميا والتي تتسم ببنية تحتية ومعرفية جيدة للانطلاق نحو الأمام مع باقي الدول الأخرى التي تتولى الصادرة والريادة في مجال الاقتصاد الرقمي وخاصة دول الخليج بإعتبارها من الدول القائدة لذلك، وعليه فمصر تسعى جاهدة من أجل الالتحاق بركب التقدم الرقمي حيث يظهر ذلك جليا من خلال رؤيتها الاستراتيجية المبنية على اعتماد الأطر التشريعية والمؤسسية الداعمة للاقتصاد الرقمي، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية الرقمية من خلال دراسة تطور مؤشر نسبة الاشتراك في خدمة الإنترنيت من إجمالي السكان في مصر للفترة من 2015 إلى 2020، كذلك صياغة الاستراتيجيات الرقمية لاسيما "رؤية مصر 2030 الاستراتيجية "، وكذا الاعتماد على المؤشرات والممارسات العالمية كمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لمصر على مدار السنوات من 2015 إلى 2020. ضف له مؤشر الجاهزية الشبكية لسنة 2020 و2021، وذلك بهدف تحقيق درجة رقمنة عالية في مختلف القطاعات الاقتصادية هذا ما سينعكس على معدل النمو الاقتصادي للبلاد.

انطلاقا مما تقدم يمكننا صياغة **إشكالية** هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يساهم الاقتصاد الرقمي في تعزيز النمو الاقتصادي المصري؟

وحتى يتسنى لنا الالمام بجوانب الموضوع ارتأينا طرح مجموعة من **الأسئلة**:

- ما المقصود بالاقتصاد الرقمي، وفيما تكمن خصائصه؟
- فيما يتمثل النمو الاقتصادي، وماهي أهميته؟
- فيما تتجلى خطط واستراتيجيات الدول العربية للانتقال إلى الاقتصاد الرقمي، وما موقع مصر من ذلك؟
- ما مدى جاهزية مصر للانتقال إلى الاقتصاد الرقمي؟
- فيما تكمن العلاقة بين كل من الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي، وما انعكاس ذلك على التجربة المصرية؟

فرضية الدراسة:

- حققت مصر مرتبة جيدة في مؤشر الجاهزية الشبكية في الآونة الأخيرة بالمقارنة بسنوات ماضية.
- بلغت مصر مستوى مقبول على الصعيد العربي وهذا حسب مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لسنة 2020.
- لا يساهم الاقتصاد الرقمي في تعزيز النمو الاقتصادي في مصر.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع ذاته ألا وهو الاقتصاد الرقمي كونه التحدي الجديد الذي من خلاله تتمكن المؤسسات والدول على حد سواء من الاستمرار في أنشطتها الاقتصادية، الشيء الذي سينعكس حتما على النمو الاقتصادي بها.

أهداف الدراسة:

- إبراز الاقتصاد الرقمي والخصائص التي يتسم بها.
- تسليط الضوء على النمو الاقتصادي وأهميته.
- تبيان الرؤية العربية لتطوير الاقتصاد الرقمي من خلال وضع خطط واستراتيجيات.
- تحديد دور الاقتصاد الرقمي وانعكاسه على النمو الاقتصادي.
- تقييم تجربة مصر كنموذج باعتبارها من الدول الواعدة في مجال الاقتصاد الرقمي.

منهج الدراسة:

تماشيا مع طبيعة الموضوع وللإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة وتساؤلاتها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في تقديم المفاهيم النظرية المتعلقة بكل من الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي، أما المنهج التحليلي فلقد اعتمدناه في إبراز دور الاقتصاد الرقمي ومساهمته في تعزيز النمو الاقتصادي مع الإشارة إلى التجربة المصرية. كما تم الاعتماد أيضا على المنهج المقارن وذلك من خلال مقارنة النتائج التي حققتها مصر ضمن مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي مع دول عربية أخرى واعدة، هذا من جهة ومن خلال مقارنتها ضمن مؤشر الجاهزية الشبكية لعدد من السنوات الماضية من جهة أخرى، بالإضافة إلى مقارنة معدل النمو المصري على مدار السنوات من 2015 إلى 2020.

هيكل الدراسة:

قسمت الدراسة إلى خمسة أجزاء، حيث خصص الجزء الأول كخلفية نظرية للاقتصاد الرقمي، أما الجزء الثاني فتناول طرح مفاهيمي للنمو الاقتصادي، ليأتي الجزء الثالث لتبيان الرؤية العربية لتطوير الاقتصاد الرقمي ، في حين الجزء الرابع تم التطرق فيه لتقييم التجربة المصرية في مجال تبني الاقتصاد الرقمي، أما الجزء الخامس فخصص لإبراز العلاقة التفاعلية بين الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي المصري.

2. خلفية نظرية للاقتصاد الرقمي

1.2 تعريف الاقتصاد الرقمي:

يقصد بالاقتصاد الرقمي "ذلك التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال من جهة وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية والفورية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما".

كما يعرف أيضا بأنه "ذلك الاقتصاد الذي يستند على التقنية المعلوماتية الرقمية، ويوظف المعلومات والمعرفة في إدارته، بوصفها المورد الجديد للثروة، ومصدر الهام للابتكارات الجديدة" (خلوفي ، شريط، و زغلامي، 2020).

من خلال ما سبق يمكننا القول أن الاقتصاد الرقمي هو ذلك الاقتصاد الذي يرتبط بمجتمع المعلومات بحيث تكون ركيزته الأساسية المعلومة بإعتبارها المورد الجديد الذي تقوم عليه جميع المعاملات والتعاملات وفي شتى المجالات لاتخاذ أفضل القرارات وأنسبها.

2.2 خصائص الاقتصاد الرقمي

يتمتع الاقتصاد الرقمي بمجموعة من الخصائص يمكن تناولها فيما يلي (لزرق، 2015، صفحة 39):

- ❖ يتمتع الاقتصاد الرقمي بمرونة فائقة على التكيف مع المتغيرات والمستجدات الحياتية التي يتسارع معدل تغييرها ويتكاثف حجم تأثيرها.
- ❖ يملك القدرة الفائقة على التجديد والتواصل الكامل مع غيره من الاقتصاديات التي أصبحت تتوجه للاندماج فيه حتى أنه يصعب فصله عنها.
- ❖ مجالات خلق القيمة المضافة فيه متعددة ومتنوعة وممتدة ذات طبيعة تزامنية متدفقة.
- ❖ لا توجد حواجز للدخول إليه، ولا توجد بوابات مغلقة عليه، بل هو اقتصاد مفتوح بالكامل، ومن ثم لا توجد فواصل زمنية أو عقبات مكانية أمام من يرغب في التعامل معه وبه، بل كل الذي يحتاج إليه المعرفة الفكرية والإدارة التشغيلية والوعي الكامل بأبعاد وجوانب هذا الاقتصاد ومسؤولية الالتزام الثقافي بكل ما فيه والاحترام الدقيق لحقوق الأطراف المختلفة.
- ❖ ارتباطه بالذكاء والقدرة على الابتكار وبالخيال واسع وبالوعي والإدراك بأهمية الاختراع وخلق المبادرة الذاتية والجماعية لتحقيق ما هو أفضل وأحسن وأرقى وتفعيل ذلك كله لإنتاج أكبر في الحجم وأكثر جودة في الأداء.

3. طرح مفاهيمي للنمو الاقتصادي

1.3 تعريف النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه: زيادة انتاج السلع والخدمات التي أنتجها بلد معين خلال فترة معينة ويشترط أن يؤدي هذا إلى ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. كما يحسب معدل النمو الاقتصادي كمايلي: معدل نمو الدخل الوطني– معدل النمو السكاني، وبما أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الانتاج يمكن أن يتجلى في عنصرين: هما الدين، استراتيجيات النمو الاقتصادي (دينماوي و زرواط، 2022، صفحة 15).

كما يعرف أيضا بأنه تحقيق زيادة في الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي عبر الزمن، ويعبر عن متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي، أخذا بعين الاعتبار الزيادة السكانية، أي أن تكون الزيادة في الدخل المحلي الإجمالي أكبر من الزيادة السكانية، وبالتالي يعبر النمو الاقتصادي عن مقدار الزيادة في متوسط دخل الفرد.

من خلال ما تقدم يمكن القول أن النمو الاقتصادي يتجلى في الزيادة المحققة على مستوى الدخل أو الناتج الوطني والتي يشترط أن تفوق الزيادة السكانية.

2.3 أهمية النمو الاقتصادي:

نعني بأهمية النمو الاقتصادي ما يحققه النمو للفرد والمجتمع من مزايا ومحاسن (محمد أحمد أبو عيد، 2020، صفحة 54):

- **بالنسبة للأفراد:** إن النمو الاقتصادي يعمل على زيادة دخل الفرد الحقيقي وكذلك زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة، وبالتالي فإنه يرفع من القدرة الشرائية للأفراد ويساعدهم في القضاء على الفقر ومظاهر البؤس بين الأفراد وتحسين الصحة العامة، كما يساعد النمو على تخفيض عدد ساعات العمل للأفراد ويفتح لهم آفاق التحضر والرفاهية.
- **بالنسبة للدولة:** يعمل النمو الاقتصادي على زيادة عائدات الدولة وبالتالي فإنه يسهل عليها القيام بمهماتها المختلفة ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج، كما أن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد وضمان تقديم أفضل الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، بالإضافة إلى بحث الدولة في مصادر النمو يجعلها تستطيع بناء استراتيجية مستقبلية لمواصلة هذا النمو وذلك بناءا على احصائيات ومعطيات ميدانية.

4. الرؤية العربية لتطوير الاقتصاد الرقمي

تولي الدول العربية اهتماما متزايدا للاقتصاد الرقمي فهي تسعى جاهدة لدعمه وتطويره من خلال الاعتماد في ذلك على خطط واستراتيجيات رقمية مختلفة ومتعددة هذا ما سينعكس على اقتصاداتها.

1.4 الخطط والاستراتيجيات الرقمية في الدول العربية:

لقد قامت الدول العربية بتبني خطط استراتيجية ذات طبيعة رقمية في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعة من قبل الحكومات ومن أهم هذه الخطط والاستراتيجيات نجد:

الجدول رقم 01: الخطط والاستراتيجيات الرقمية في الدول العربية

اسم الدولة	الخطة والاستراتيجية
الأردن	استراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية2019-2020
الإمارات	استراتيجية تطوير قطاع التقنيات المالية الحديثة Fintech Strategy
البحرين	استراتيجية الحكومة الالكترونية لعام 2016، والشروع في تدشين استراتيجية الحكومة الرقمية (2020-2022)
تونس	الخطة الوطنية الاستراتيجية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال "تونس الرقمية 2020"
السعودية	الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني –رؤية المملكة العربية السعودية2030-
السودان	الخطة الموجهة للحكومة الالكترونية والتوجه للذكية (2016-2020).
سوريا	استراتيجية الحكومة الالكترونية
الصومال	الاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (2019-2024)
العراق	استراتيجية التحول الرقمي العراق2030
عمان	استراتيجية عمان الرقمية 2003
فلسطين	السياسة الوطنية للتحول الرقمي لعام 2019
قطر	استراتيجية الحكومة لدولة قطر2020
الكويت	استراتيجية "رؤية الكويت 2035"
لبنان	استراتيجية التحول الرقمي في لبنان 2018
مصر	استراتيجية التكنولوجيا المالية 2019
المغرب	استراتيجية المغرب الرقمي 2020

المصدر: (قعلول و طلحة، 2020، صفحة 07)

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن:

الحكومة الأردنية قامت في مطلع 2019 بإطلاق استراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية (2019-2020)، والتي سلطت الضوء على خمسة أهداف استراتيجية تمثلت في تلبية احتياجات المواطن وتسهيل الإجراءات والارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية ورفع نسبة الإقبال عليها، وتوفير النفقات العامة وتحسين كفاءة الأداء الحكومي، بالإضافة إلى رفع مستوى الثقة بالحكومة.

أما في الإمارات تعمل هيئة تنظيم الاتصالات على إعداد استراتيجية لتعزيز التحول الرقمي في قطاع الاتصالات، كما وضع المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة استراتيجية تطوير قطاع التقنيات المالية الحديثة في الدولة "Fintech Strategy" التي يعمل على تنفيذها بمشاركة الشركاء الاستراتيجيين، حيث

تهدف الاستراتيجية إلى ضمان البيئة الداعمة للتقنيات المالية الحديثة، من خلال إطلاق عدد من المبادرات تغطي كل نواحي التشريع والتنظيم والابتكار.

كذلك شرعت البحرين في تدشين "استراتيجية الحكومة الرقمية (2020-2022) حيث تعتبر امتدادا لاستراتيجيات وخطط رقمية سابقة تم تبنيها من قبل المملكة منذ عام 2007، بالإضافة إلى ذلك تبنت البحرين "الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني" التي تهدف إلى سرعة الاستجابة للتهديدات السيبرانية من خلال إنشاء أطر تنظيمية وقانونية متينة، وإنشاء فضاء إلكتروني أكثر أمنا.

في حين يمثل برنامج "تونس الرقمية 2020" مبادرة وطنية، بالشراكة مع القطاع الخاص موجه لدعم التحول الرقمي للشركات الناشطة في مجال التصدير. حيث يهدف البرنامج إلى توفير ما لا يقل عن 50 ألف فرصة عمل في هذا القطاع. كما يحرص البرنامج على تعزيز الاستثمار في المجال الرقمي، من خلال توفير آليات التحفيز التي تسمح بتحقيق التوازن في سوق العمل التونسي، كما تلتزم الدولة من خلاله بدعم الاستثمارات الأجنبية والمحلية (قعلول و طلحة، 2020، صفحة 04).

من ناحية أخرى يحرص السودان من خلال استراتيجيته الرقمية بعنوان "الخطة الموجهة للحكومة الالكترونية والتوجه الذكية (2016-2020) على تطوير منظومة رقمية متكاملة مؤمنة على المستوى القومي للوصول إلى المعرفة والخدمات لدعم وتنمية صناعة الاتصالات وتقنيات المعلومات، كما تسعى إلى تعزيز البنى التحتية للدفع الإلكتروني.

أما السعودية فلقد تبنت استراتيجيات وطنية للتحول الرقمي وخطط خمسية واعدة وطموحة بالتعاون مع الجهات الحكومية، حيث وضعت ثلاث خطط تنفيذية الأولى (2006-2010) والثانية (2012-2016)، ويجري العمل على الخطة الثالثة التي تمتد خلال الفترة (2019-2022) من أبرز مرتكزاتها الاستراتيجية: الصحة الرقمية، والتعليم الرقمي، والتجارة الرقمية، والمدن الذكية ذلك إضافة إلى مشروعات التحول الرقمي المتضمنة في "رؤية المملكة العربية السعودية 2030" الهادفة إلى الإسراع بالتحول نحو الاقتصاد الرقمي.

بالنسبة لسوريا فلقد تم إقرار "استراتيجية الحكومة الإلكترونية " في عام 2009، التي تتضمن بشكل أساسي ثلاث محاور للعمل: الإصلاح الإداري، والبنية الداعمة، والخدمات الالكترونية يجرى حاليا تحديث هذه الاستراتيجية تحت عنوان "استراتيجية التحول الرقمي" لتأخذ بعين الاعتبار مسارات محددة في مجال تطوير البيئة الداعمة وتطوير بيئة الأعمال بالإضافة إلى محور البيانات المفتوحة ودعم الابتكار.

كما تتبنى العراق "الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني" لتوفير التدابير وإجراءات استراتيجية لضمان أمن وحماية الوجود العراقي في الفضاء السيبراني، وحماية البنية التحتية الرقمية، وبناء ورعاية مجتمع إنترنيت آمن وموثوق

به، حيث تتألف الاستراتيجية من عدة خطط داعمة قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى تغطي جميع الأولويات الوطنية، وتعالج التعرض الوطني للمخاطر السيبرانية مثل الجرائم الالكترونية، والصراع والتجسس السيبراني.

أما في عمان تم تبني "استراتيجية عمان الرقمية " منذ عام 2003، حيث تم تصنيف التوجهات الاستراتيجية لعمان الرقمية إلى ستة محاور استراتيجية تتكامل معا لتنفيذ رؤية عمان الرقمية من خلال مجموعة من الأهداف الرئيسية تتضمن المبادرات والمشاريع اللازمة لدعم مسيرة البلاد نحو تحقيق اقتصاد قائم على المعرفة (قعلول و طلحة، 2020، صفحة 05).

كذلك هو الحال في فلسطين التي أنجزت "السياسة الوطنية للتحول الرقمي" بالتعاون مع الاسكوا عام 2019 والتي تمثلت أهم سماتها في تعزيز استخدام التقنيات الرقمية، وتوفير الإطار القانوني والتشريعي، ودعم البنية التحتية للتقنيات الرقمية والبيانات.

أما في قطر استفاد جميع الأفراد ومؤسسات الأعمال من التواصل رقميا مع الجهات الحكومية التي تسعى دائما لتقديم خدمات أكثر شفافية وفاعلية من خلال "استراتيجية الحكومة الالكترونية لدولة قطر 2020" التي ترتكز على ثلاثة محاور تتمثل في الارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية المقدمة للأفراد والشركات، ورفع كفاءة العمليات الإدارية الحكومية (وزارات بلا أوراق)، وزيادة مستوى الشفافية وانفتاح الحكومة على الجمهور، يمثل المحور الثالث جوهر التحول الرقمي للجهات الحكومية ويتضمن برامج رئيسية لدعم التحول الرقمي بما يشمل برامج لدعم البنية التحتية الرقمية، والتطبيقات الحكومية، ورقمنة المعلومات الشخصية غير الالكترونية.

أما لبنان اعتمدت على "استراتيجية التحول الرقمي 2018" والتي تهدف إلى جعل الحكومة اللبنانية بحلول عام 2022 من أكثر الحكومات رقمنة في المنطقة العربية من خلال تصميم منصات الكترونية لخدمة المواطنين والشركات والمجتمع بشكل أوسع (قعلول و طلحة، 2020، صفحة 06).

من ناحية أخرى سعى المغرب في 2016 إلى اعتماد "استراتيجية المغرب الرقمي2020" لمواكبة التغيرات الرقمية العالمية بتسريع تحوله الرقمي وتحسين موقعه الإقليمي. وقد تم إنشاء "وكالة التنمية الرقمية" لإنجاح تنفيذ هذه الاستراتيجية.

بالنسبة للصومال فجاري فيها تنفيذ "الاستراتيجية الوطنية لتقنية المعلومات والاتصال (2019-2024)" التي تهدف إلى تسهيل التحول الرقمي، وبالتالي جعل المجتمع الصومالي مجتمعا قائما على المعرفة وشامل للجميع (قعلول و طلحة، 2020، الصفحات 6-7).

أما بالنسبة لمصر بإعتبارها الدولة التي وقع عليها الاختيار في دراستنا كتجربة نجدها أطلقت "استراتيجية التقنيات المالية لعام 2019" وذلك خلال فعاليات ملتقى الشباب العربي والافريقي الذي عقد في أسوان خلال مارس 2019 في إطار تشجيع الابتكار واستخدام التقنيات في تلبية الاحتياجات المتنوعة للعملاء وخاصة

الشباب، حيث يسعى البنك المركزي المصري من خلال تطبيق هذه الاستراتيجية إلى تعزيز التوجه نحو تمكين الشباب، ودعم ريادة الأعمال، والحفاظ على التوازن بين الاستقرار المالي وحرية الابتكار، وتلبية الاحتياجات العديدة والمتنوعة للسوق المصري. هذا وتعد استراتيجية التقنيات المالية مقوما أساسيا من مقومات الخطة المتكاملة لتحويل مصر إلى مركز إقليمي لصناعة التقنيات المالية في المنطقة العربية وإفريقيا، وقد تم صياغة هذه الاستراتيجية بما يتوافق مع "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030" (قعلول و طلحة، 2020، صفحة 06).

كما يمكن التنويه أيضا إلى الجزائر بإعتبارها من الدول العربية التي تسعى جاهدة للانتقال إلى الاقتصاد الرقمي لاسيما من خلال إدراجها "مشروع الجزائر الالكترونية2013" ضمن المبادرات والمشاريع التنموية التي تتبناها الحكومة الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف جوانب الحياة، ليندرج في إطار بروز مجتمع العلم والمعرفة الجزائري، والذي يرمي إلى إحلال نظام الكتروني متطور شامل، وتعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة (خواثرة، 2021، الصفحات 114-115).

2.4 دراسة وضع الدول العربية في مجال الاقتصاد الرقمي – بين دول متقدمة، واعدة، ومتأخرة

- **دراسة بعض الدول العربية المتقدمة في مجال الاقتصاد الرقمي:**

الجدول رقم 02: مؤشرات الاقتصاد الرقمي العربي لسنة 2020

مؤشرات الاقتصاد الرقمي						
الدولة	**الأسس الرقمية**	**الابتكار الرقمي**	**الحكومة الالكترونية**	**الأعمال الالكترونية**	**المواطن الرقمي**	**مؤشر الاقتصاد الرقمي**
الإمارات	81.04	52.36	72.98	68.71	80.71	**71.16**
قطر	70.60	50.80	72.72	62.26	74.15	**66.10**
السعودية	60.53	49.20	65.58	59.02	67.83	**60.432**
البحرين	63.60	47.66	71.52	62.55	69.63	**62.99**
عمان	65.44	47.45	69.15	58.39	69.82	**62.05**

المصدر: (مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، 2020)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن هذه المجموعة تمثل أربع دول مختارة والتي هي على النحو التالي الإمارات العربية المتحدة، قطر، والمملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، حيث أن هذه الدول تعد الأولى عربيا من حيث سلم مؤشر الاقتصاد الرقمي، فبنظر للبيانات الواردة في الجدول نجد أن دولة الإمارات في المرتبة الأولى أي أنها الرائدة في مجال الاقتصاد الرقمي حيث حققت 70.6 نقطة على مؤشر الاقتصاد الرقمي، وهذا بسبب التقدم الذي أحرزته خصوصا في مجال الأسس الرقمية حين سجلت 81.04نقطة من 100 وهي قيمة مرتفعة ليس هذا فحسب وإنما أيضا يعود السبب للقيمة الجيدة التي حققتها في مجال الحكومة الالكترونية، المواطن

الالكتروني والأعمال الالكترونية والتي تراوحت بين 68 و80نقطة، أما بالنسبة لمجال الابتكار الرقمي فلقد حققت الإمارات قيمة متدنية وهي 52.36 نقطة (مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، 2020، الصفحات 63-64).

أما بالنسبة لقطر فلقد احتلت المرتبة الثانية في مؤشر الاقتصاد الرقمي بقيمة 64 نقطة، حيث شهدت تقدما ملحوظا في قيمة الأسس الرقمية بواقع 70.60 نقطة، وهذا ما يشير أيضا إلى التقدم الذي حققته قطر في مجال البنية التحتية الرقمية، أما بالنسبة لمؤشر الحكومة الالكترونية فلقد سجل قيمة جيدة فاقت 72 نقطة، فيما بلغ مؤشر المواطن الرقمي أكبر قيمة وهي 74.15 نقطة مقارنة بالمؤشرات الأخرى، فيما كانت القيمة الأقل لمؤشر الابتكار الرقمي والذي بلغ 50 نقطة تقريبا.

في حين المملكة العربية السعودية نجدها من بين الدول المتقدمة في هذا المجال خاصة منذ انطلاقها في تنفيذ خطة التنمية 2030 والتي حددت على إثرها مجموعة من الأولويات من بينها التحول الرقمي وإنشاء حساب رقمي لكل مواطن، فكل هذه الجهود أدت بالمملكة العربية السعودية أن تقفز للمركز الثالث عربيا في مجال الاقتصاد الرقمي، حيث سجل مؤشر الاقتصاد الرقمي للمملكة 59 نقطة، فهي بذلك استفادت من التقدم الذي أحرزته في مجال المواطن الرقمي فحققت 67.83 نقطة، في حين بلغ قيمة مؤشر كل من الأعمال الرقمية والحكومة الالكترونية 59.02 و65.58 نقطة على التوالي، في حين بلغ مؤشر الأسس الرقمية 60.53 نقطة، وكانت القيمة المتدنية على مستوى مؤشر الابتكار الرقمي الذي سجل 49.20 نقطة.

أما المركز الرابع فكان لدولة البحرين فكمثيلاتها من الدول أظهرت تقدمها في مجال الاقتصاد الرقمي هذا من خلال ما حققته من 58 نقطة على سلم مؤشر الاقتصاد الرقمي، حيث كان السبب في ذلك القيمة العليا التي حققها مؤشر الحكومة الالكترونية والبالغة 71.52، في حين نجد أن باقي المؤشرات كالمواطن الرقمي، الأسس الرقمية والأعمال الرقمية حققت قيم كالتالي 69.63، 63.60 و62.55، ليأتي بذلك مؤشر الابتكار الرقمي في المرتبة الأخيرة بتسجيله قيمة 47.66 نقطة.

أما سلطنة عمان فلقد شهدت هي الأخرى تطورا ملحوظا في مجال التحول الرقمي والدليل على ذلك بدأت مسيرة نحو التحول للاقتصاد الرقمي منذ عام 2003 هذا ما جعلها تحتل المركز الخامس عربيا، مما انعكس على ترتيبها في سلم المؤشر، حيث بلغت قيمة المؤشر الاقتصاد الرقمي في السلطنة 56.9 نقطة. حيث نجد أن عمان تفوقت في معيار الأسس الرقمية والمواطن الرقمي بواقع 65.44 و69.82 على التوالي، كذلك هو الحال حيث نلمس تقدمها في مجال الحكومة الالكترونية أيضا بقيمة مؤشر بلغت أكثر من 69 نقطة، أما القيم الأقل كانت من نصيب كل من مؤشر الأعمال الالكترونية والابتكار الرقمي حيث كانت قيمتها على التوالي 58.39 و47.45.

وبصفة عامة لازالت دول الخليج تتصدر المراتب الأولى على الساحة الرقمية، حيث أن الدول الخمس الإمارات العربية المتحدة، قطر، والمملكة العربية السعودية، البحرين، وسلطنة عمان، تسمى بالدول الرائدة حيث أنها دول وضعت استثمارات إستراتيجية للتحول الرقمي، وفي توظيف التكنولوجيات والأنظمة المتقدمة لدعم خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تتميز هذه الدول بقدرتها على التكيف بسرعة وامتلاك مرونة كبيرة في سرعة التحول نحو التطبيقات الحديثة وسهولة تحقيق شمولية رقمية ومالية، وتطبيق ذلك في كافة الخدمات الحكومية (عبد العظيم حسن قبيل، 2021، صفحة 206).

- **دراسة بعض الدول العربية الواعدة في مجال الاقتصاد الرقمي:**

الجدول رقم 03: مؤشرات الاقتصاد الرقمي العربي لسنة 2020

مؤشرات الاقتصاد الرقمي						
الدولة	**الأسس الرقمية**	**الابتكار الرقمي**	**الحكومة الالكترونية**	**الأعمال الالكترونية**	**المواطن الرقمي**	**مؤشر الاقتصاد الرقمي**
الكويت	58.63	43.86	55.85	59.95	63.43	**56.344**
الأردن	49.95	43.26	52.23	55.42	55.42	**51.256**
المغرب	48.63	37.87	56.00	51.60	49.13	**48.646**
تونس	49.35	39.88	53.71	47.27	54.00	**48.842**
مصر	45.15	38.55	52.08	46.70	49.09	**46.314**
الجزائر	43.66	40.28	47.33	43.49	53.12	**45.576**

المصدر: (مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، 2020)

من خلال الجدول أعلاه نجد أن الدول التالية المذكورة هي دول قطعت شوطا مهما ومراحل مهمة وواعدة في مجال الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي إلى جانب دول عربية أخرى واعدة لها نفس الهدف لم يتم التعرض لها في دراستنا، فالشيء الذي يميز الدول التي تم وقع عليها الاختيار أنها وضعت الأساسات المهمة للاقتصاد الرقمي غير أنها لا تزال تحتاج لمزيد من التطوير من أجل اللحاق بالدول السباقة لها في هذا المجال، حيث سيظهر هذا جليا من خلال القراءة لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لكل دولة.

كما سميت هذه الدول الواعدة رقميا أيضا بالمجموعة الثانية كونها تتميز بامتلاكها بنية تحتية ومعرفية جيدة للانطلاق نحو الأمام إلى جانب الدول الرقمية القائدة ولكنها لاتزال بحاجة إلى تبني خطط جريئة وحاسمة وأكثر شمولية للتحول الرقمي (عبد العظيم حسن قبيل، 2021، صفحة 206).

فمن خلال البيانات المذكورة أعلاه نجد أن الكويت سجلت 50.2 نقطة وفق مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي ما جعلها في صدارة الدول الواعدة في مجال الاقتصاد الرقمي خاصة من خلال اعتمادها على استراتيجية

"رؤية الكويت 2035"، كما احتلت المركز السادس عربيا، وحققت الكويت 63.43 نقطة على مؤشر المواطن الرقمي، فيما حقق مؤشر الأعمال الرقمية 59.95 نقطة، أما بالنسبة للأسس الرقمية فنجد الكويت حققت 58 نقطة، ليأتي بعدها كل من مؤشر الحكومة الالكترونية والابتكار الرقمي بتسجيلهم القيم التالية 55.85 و 43.86 نقطة.

أما عند انتقالنا للأردن والتي تحتل المركز السابع عربيا نجدها تحقق قيمة 47.4 نقطة على مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، حيث أعلى قيمة محققة كانت على مستوى كل من المؤشر المواطن الرقمي والأعمال الرقمية وبنفس القيمة55.42 نقطة، بعدها نجد الحكومة الالكترونية هي من حققت قيمة جيدة نوعا ما بلغت 52.23 نقطة، يليها مؤشر الأسس الرقمية بتحقيقه قيمة 49.95 نقطة، حيث كانت أقل قيمة من نصيب مؤشر الابتكار الرقمي والتي هي43.26 نقطة.

فيما يخص المغرب نجدها سجلت 45.2 نقطة وفق مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي كما احتلت المركز الثامن عربيا، حيث حققت درجة متوسطة في مجال الأسس الرقمية 48.63 نقطة، في حين كانت أعلى قيمة لمؤشر الحكومة الالكترونية والذي سجل 56 نقطة، تليها بعد ذلك القيمة المسجلة وفق مؤشر الأعمال الالكترونية51.60، أما بالنسبة لمؤشر المواطن الرقمي فلقد حقق 49.13 نقطة وهي قيمة متوسطة نوعا ما، غير أن المغرب شهد تأخرا ملحوظا في مجال الابتكار الرقمي بتسجيله37.87 نقطة.

تعد تونس هي الأخرى من بين الدول الواعدة التي تسعى للتوجه نحو الاقتصاد الرقمي من خلال تسجيلها 44.2 نقطة على سلم المؤشر الرقمي العربي والذي على إثره احتلت المركز التاسع، حيث حققت أعلى قيمة على مستوى مؤشر المواطن الرقمي 54 نقطة ليليها مؤشر الحكومة الالكترونية بقيمة53.71 نقطة أما القيم المتوسطة فلقد حققها كل من مؤشر الأسس الرقمية بقيمة 49.35 نقطة والأعمال الالكترونية بقيمة 47.27 نقطة، لتكون بذلك القيمة المتدنية لمؤشر الابتكار الرقمي والذي سجلت بـ 39.88.

أما بالنظر لجمهورية مصر العربية بإعتبارها من الدول الواعدة هي الأخرى بالانتقال للاقتصاد الرقمي وبما أنها الدولة التي وقع عليها الاختيار في دراستنا فلابد من تسليط الضوء على مؤشراتها، حيث نجد أن مصر حققت أرقاما تتشابه بصفة كبيرة مع المغرب حيث قدرت قيمة المؤشر الرقمي العربي بـ 42.6 نقطة ما جعلها تحتل المركز العاشر وفقا لقيمته، حيث سيتم الخوض في ذلك وبالتفصيل.

فحسب ما أبدته المؤشرات نجدها في وضعية جيدة نوعا ما نحو التحول الرقمي، حيث يتضح أنها تحقق المستوى الأعلى في مجال الحكومة الإلكترونية بما قيمته 52.08 نقطة، لتحقق فيما بعد على مستوى مؤشر المواطن الرقمي ما قيمته 49.09 نقطة من جهة و46.70 نقطة للأعمال الرقمية من جهة أخرى، أما بالنسبة لمؤشر

الأسس الرقمية فلقد سجلت على إثره 45.15 نقطة وكانت المرتبة المتدنية على مستوى مؤشر الابتكار من خلال تسجيلها 38.55 نقطة.

أما بالنسبة للجزائر فكغيرها من الدول الواعدة التي تبذل جهودها للالتحاق بركب الاقتصاد الرقمي، فحسب مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي حققت قيمة 35.5 نقطة والذي على إثره سجلت المركز 12 من بين الدول العربية، فأعلى قيمة بها سجلها مؤشر المواطن الرقمي بقيمة 53.12 نقطة، أما بالنسبة لباقي المؤشرات فلقد سجلت قيم متشابهة ومتقاربة إلى حد ما خاصة كل من الحكومة الالكترونية والأسس الرقمية والأعمال الالكترونية والتي حققت القيم التالية 47.33، 43.66 و43.49، أما أدنى قيمة مسجلة كانت 40.28 نقطة لمؤشر الابتكار الرقمي.

- **دراسة بعض الدول العربية المتأخرة في مجال الاقتصاد الرقمي:**

الجدول رقم 04: مؤشرات الاقتصاد الرقمي العربي لسنة 2020

مؤشرات الاقتصاد الرقمي						
الدولة	**الأسس الرقمية**	**الابتكار الرقمي**	**الحكومة الالكترونية**	**الأعمال الالكترونية**	**المواطن الرقمي**	**مؤشر الاقتصاد الرقمي**
سوريا	24.90	27.28	34.30	29.90	37.07	**30.69**
اليمن	21.01	29.44	32.41	30.70	33.72	**29.456**
السودان	22.79	26.10	31.95	29.48	33.25	**28.714**
ليبيا	24.16	27.61	29.30	28.49	36.64	**29.24**

المصدر: (مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، 2020)

من خلال الجدول أعلاه نجد أن الدول المتأخرة في مجال الاقتصاد الرقمي هي كل من سوريا، اليمن، السودان، وليبيا والتي في الأصل هي دول تعاني من مشاكل وأزمات عديدة لاسيما سياسية وأمنية في سنوات سابقة، حيث كانت لهذه المشاكل كالحروب والانقسامات السياسية أثر في تأخر هذه الدول نحو قرار الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي.

فهذه الدول تعد متأخرة وتصنف إلى المجموعة الثالثة كونها تفتقر إلى البنية التحتية التكنولوجية الأساسية من حيث جاهزية الشبكة الرقمية، ومعدلات الوصول إلى الإنترنيت، لذلك فهي في أعز الحاجة إلى وضع خطط استراتيجية للتحول الرقمي قصد التعجيل واستدراك ما فاتها واستكمال بناء قدراتها الرقمية والانطلاق نحو الحداثة، كما نجد أن بعضا من هذه الدول لازال يعاني من عدم الاستقرار الذي أعقبته الثورات العربية في الآونة الأخيرة إلى يومنا هذا (عبد العظيم حسن قبيل، 2021، الصفحات 206-207).

فمن خلال قراءة الجدول نجد أن مؤشر الأسس الرقمية للدول الأربعة سجل درجات متدنية تتراوح بين 21 إلى 24 نقطة كحد أقصى، كما نلاحظ التقارب الكبير بين هذه الدول على مستوى مؤشر الأعمال الالكترونية حيث حققت كل من السودان وسوريا قيمة 29 نقطة في حين شهدت اليمن قيمة تفوقها قدرت بـ 30.70 نقطة أما ليبيا فلقد حققت قيمة متدنية عنها قدرت بـ 28.49 نقطة، أما بالنظر إلى مؤشر الحكومة الالكترونية نجد أن القيم تتراوح بين 34.30 نقطة كأعلى قيمة سجلتها سوريا وأدنى قيمة 29.30 سجلتها ليبيا. أما بالنسبة لكل من اليمن والسودان فلقد سجلوا النقاط التالية 32.41 و31.95 على التوالي وهي قيم متقاربة، أما بالنسبة لمؤشر المواطن الرقمي في الدول المتأخرة نجده بالإجماع يحقق قيما تفوق القيم التي تحققها باقي المؤشرات فهو الذي يشهد ارتفاع طفيف نوعا ما حيث نجد أن سوريا هي من تحقق أعلى قيمة 37.07 نقطة، تليها ليبيا بتسجيلها 36.64 نقطة أما كل من اليمن والسودان يحققان 33 نقطة، لننتقل فيما بعد إلى مؤشر الابتكار الرقمي والذي شهد هو الآخر قيما متدنية حيث كانت أعلى قيمة من نصيب اليمن 29.44 نقطة، في حين أقل قيمة سجلتها السودان 26.10، أما ليبيا حققت 27.61وسوريا 27.28 نقطة.

أما بالنسبة لمؤشر الرقمي العربي لكل من سوريا فلقد حققت 20.1 نقطة، أما اليمن سجلت 17.7 نقطة، في حين أن كل من السودان، ليبيا كانت لهما نفس القيمة 17.4نقطة.

5. تقييم تجربة مصر كنموذج باعتبارها من الدول الواعدة في مجال تبني الاقتصاد الرقمي:

1.5 الأطر التشريعية والتنظيمية (المؤسسية) الداعمة للاقتصاد الرقمي في دولة مصر:

- **الأطر التشريعية:** لم تتوقف جهود مصر في تطوير البيئة القانونية والتشريعية، التي كان من أهمها صدور القانون رقم 18 لسنة 2019 بشأن تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي في شهر أفريل من عام 2019، بهدف وضع إطار تنظيمي للمدفوعات غير النقدية ملزما لكل من القطاع العام والخاص بالدفع الإلكتروني، بما يسهم في الرفع من مستوى فعالية وكفاءة نظم الدفع وتحقيق الشمول المالي (قعلول و طلحة، 2020، صفحة 09).
- **الأطر المؤسسية:** تتولى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مهام دعم التحول الرقمي على عدد من الأصعدة (قعلول و طلحة، 2020، صفحة 10).

2.5 تقييم مدى جاهزية مصر للولوج إلى الإقتصاد الرقمي:

أولا: دراسة تطور مؤشر الجاهزية الشبكية لمصر على مدار السنوات من 2015 إلى 2020 مع المقارنة بسنة 2021:

الجدول رقم05: مؤشر الجاهزية الشبكية الفترة ما بين 2015-2021

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر الجاهزية الشبكية	30.70	31.42	35.63	36.41	38.58	42.56	47.56

المصدر: (NRI, 2020)

من خلال الجدول السابق يتضح أن مصر تشهد تقدما ملحوظا بتقادم السنوات فيما يخص استعداداتها وجهودها المبذولة في سبيل الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي وهذا ما تعكسه القيم المسجلة في مؤشر الجاهزية الشبكية لكل سنة ابتداءا من 2015 والتي حققت 30.70 نقطة، لترتفع فيما بعد بشكل طفيف سنة 2016 إلى 31.42 نقطة، أما في سنة 2017 ارتفعت بفارق 4 نقاط حيث سجلت 35.63نقطة، حيث استمرت في الارتفاع أيضا سنة 2018 حينها سجلت 36.41 نقطة وهي زيادة طفيفة مقارنة بالزيادة التي وصلت لها سنة 2019 والتي كانت 38.58 نقطة وهي قيمة جيدة، أما في سنة 2020 فهنا سجلت مصر زيادة بارزة في مؤشر الجاهزية الشبكة حيث وصل إلى 42.56 نقطة. ليس هذا فحسب فلقد سجلت هذه الأخيرة في سنة 2021 قفزة نوعية بفارق 5 نقاط لتصل إلى 47.56 نقطة. ولعل السبب في الارتفاع المحقق على مستوى المؤشر يعود للأزمة الوبائية الناجمة عن فيروس كورونا المستجد والذي كان على مدار السنتين 2020 و2021 التي جعلت من مصر تسعى جاهدة للانتقال للاقتصاد الرقمي خاصة أن جميع المعاملات في تلك الفترة كانت تعتمد على الرقمنة بصفة كبيرة لاسيما من خلال اعتمادها على شبكة الإنترنيت بإعتبارها الأساس في إنجاز جميع المعاملات والتعاملات.

ثانيا: مقارنة بين ترتيب مصر حسب مؤشر الجاهزية الشبكية لسنة 2020 و 2021:

- **نظرة تحليلية لمؤشر الجاهزية الشبكية لمصر لسنة 2020:**

الشكل رقم 01: ترتيب مصر حسب مؤشر الجاهزية الشبكية لسنة 2020

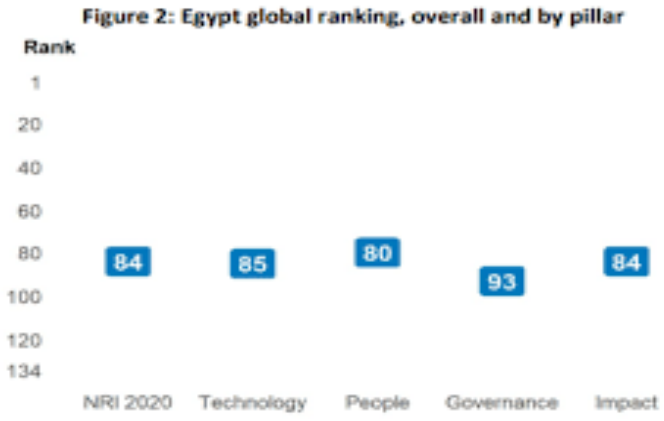

المصدر:(NRI, 2020)

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن مصر تحتل المرتبة 84 عالميا من أصل 134 دولة في مؤشر الجاهزية الشبكية لعام 2020، حيث بالنظر لهذه المرتبة نجدها تحتل مرتبة متوسطة ضمن دول العالم، وهو ما يؤكد أيضا ما جاء به مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لعام 2020 والذي اعتبرها وصنفها ضمن الدول الواعدة والتي هي في سبيل الانتقال للاقتصاد الرقمي، حيث يتبن أن لمؤشر الجاهزية الشبكة أربعة أبعاد حيث سجل البعد الأول والمتمثل في التكنولوجيا أو بما يسمى الاستعداد التكنولوجي 85 نقطة، في حين سجل مؤشر الأفراد 80 نقطة، أما الحكومة فلقد سجلت 93 نقطة، أما مؤشر التأثير سجل 84 نقطة.

- **نظرة تحليلية لمؤشر الجاهزية الشبكية لمصر لسنة 2021**:

الجدول رقم 06:ترتيب مصر حسب مؤشر الجاهزية الشبكية لسنة 2021

الأبعاد	الاستعداد التكنولوجي	الأفراد	الحكومة	التأثير	قيمة مؤشر الجاهزية الشبكية
البلد (مصر)	42.49	45.54	46.86	55.36	47.56
المرتبة (من أصل 130 دولة)	77				

المصدر:(Network Readiness Index 2021 Egypt, 2021)

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن مصر احتلت المرتبة 77عالميا من أصل 130دولة في مؤشر الجاهزية الشبكة لعام 2021، حيث سجل البعد الأول والمتمثل في الاستعداد التكنولوجي 42.49 نقطة، يليه بعد ذلك مؤشر الأفراد بتسجيله 45.54 نقطة، ليأتي فيما بعد مؤشر الحكومة بتسجيله 46.86 نقطة، أما بالنسبة لمؤشر التأثير فسجل 55.36 نقطة، كما بلغت قيمة مؤشر الجاهزية الشبكية 47.56 نقطة.

من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن مصر على مدار السنتين تعمل جاهدة إلى الانتقال نحو الاقتصاد الرقمي ولعل خير دليل على ذلك انتقالها من المرتبة 84 خلال سنة 2020 إلى المرتبة 77 خلال سنة 2021 أي أنها تقدمت بـ 7 مراتب، كما تبين أيضا أن الأبعاد الأربعة لمؤشر الجاهزية الشبكة والمتمثلة في كل من الاستعداد التكنولوجي، الأفراد، الحكومة والتأثير انخفضت قيمهم خلال سنة 2021 حيث تراوحت بين 42 نقطة كحد أدنى و55 نقطة كحد أقصى بالمقارنة على ما كانت عليه خلال سنة 2020 حيث سجلت قيم مرتفعة تراوحت بين 80 و93 نقطة.

6. العلاقة التفاعلية بين الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي في مصر:

يساهم التحول الرقمي في النمو الاقتصادي من خلال زيادة حجم الاستثمارات الرقمية، فالتوسع في مجال الاستثمارات المتعلقة بتقنية المعلومات والاتصالات والبرمجيات، يساهم في الناتج المحلي الإجمالي، ويطلق على هذا النوع من الاستثمارات مصطلح تعميق رأس المال. فعلاقة الاقتصاد الرقمي بالنمو الاقتصادي علاقة مباشرة

وطردية، وذلك من خلال جعل الأعمال أكثر ابتكارا وسهولة وسرعة في الوصول، ومن أهم مزايا التحول الرقمي هو زيادة معدلات الشفافية في الدولة، وسهولة الوصول إلى مستحقي الخدمات بشكل عادل ومتساوي من خلال تأطير الخدمات في أنظمة رقمية حديثة باستخدام أثر العوامل الخارجية للشبكة، وعادة ما تكون القيمة المضافة للبنية الأساسية للاقتصاد الرقمي أعلى بالنسبة لدعم النمو من أنواع البنية التحتية الأخرى، إذ أنه كلما ازداد مستخدمي الشبكة أصبحت أكثر إضافة للنمو الاقتصادي من خلال نقل المعلومات وزيادة كفاءة تنظيم المؤسسات (محمد أحمد عيادة و محمد يونس، 2021، صفحة 558). وهذا ما سيتم التطرق له من خلال الجدول التالي:

دراسة تطور مؤشر نسبة الاشتراك في خدمة الإنترنيت من إجمالي السكان في مصر:

الجدول رقم 07:مؤشر نسبة الاشتراك في خدمة الإنترنيت من إجمالي السكان في مصر الفترة ما بين 2015-2020

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مؤشر نسبة الاشتراك في خدمة الإنترنيت	37.82	41.25	44.95	46.92	57.28	71.91

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (https://www.worldbank.org/en/topic/digitaldevelopment) يوم2022/05/17 على الساعة 16:00.

يوضح الجدول التالي نسبة الاشتراك في خدمة الإنترنيت من إجمالي السكان في مصر في الفترة ما بين 2015 –2020، حيث يتضح أن نسبة الاشتراك في خدمة الإنترنيت في تلك الفترة في تزايد مستمر، ففي سنة 2015 سجلت 37.82% ، فتزايدت في سنة 2016 لتصل إلى 41.25%، أما في سنة 2017 بلغت 44.95%، لتحقق زيادة طفيفة في سنة 2018 قدرت بـ 46.92%، غير أنه في سنة 2019 حققت زيادة بفارق 11% فكانت 57.28%، لتقفز قفزة نوعية خلال سنة 2020 وتشهد ارتفاعا بالغ الأهمية بفارق 14%حيث سجلت 71.91%.

وتظهر جليا العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي من خلال الانعكاس الذي يخلفه الاقتصاد الرقمي على النمو الاقتصادي لذلك لابد من دراسة تطور معدل نمو الاقتصاد المصري في الفترة من 2015إلى 2020 استنادا إلى تطبيق IDSC، الصادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري.

الجدول رقم 08: معدل نمو الاقتصاد المصري في الفترة من 2015 إلى 2020

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل النمو الاقتصادي	4.4	4.2	5.3	5.6	3.6	3.3

المصدر: (وليد رشاد، 2020)

يتضح من الجدول السابق أن مصر حققت معدلات نمو اقتصادي جيدة، حيث سجلت في سنة2015 معدل نمو قدره 4.4، في حين انخفض معدل النمو الاقتصادي بها سنة 2016 انخفاضا طفيف حيث سجل

4.2، ليرتفع بعدها سنة 2017 إلى 5.3 حيث كان السبب وراء ذلك هو بدء برنامج الاصلاح الاقتصادي والهيكلي في مصر في ضوء رؤية مصر 2030 الاستراتيجية في كافة المجالات والقطاعات، ليقفز بعدها معدل النمو الاقتصادي المصري إلى 5.6 خلال سنة 2018 حيث بالنظر للمعدل الذي حققته مصر خلال تلك الفترة كان من المتوقع أن يستمر معدل النمو في الارتفاع إلا أنه العكس تماما شهد معدل النمو الاقتصادي المصري انخفاضا سريعا وحاد خلال سنة 2019 حيث قدر بـ 3.6 واستمر في الانخفاض إلى 3.3 خلال سنة 2020 وهذا نتيجة الأزمة الوبائية أي جائحة كوفيد 19 والتي على إثرها شهد العالم إغلاقا على جميع الأصعدة، فالبرغم من هذا نجد أن مصر استطاعت أن تتحكم في زمام الأمور حيث يمكن أن نلمس ذلك من خلال قيمة انخفاض معدل النمو الاقتصادي التي كانت مقبولة إلى حد ما من 3.6 إلى 3.3.

6. الخاتمة:

على ضوء ما تقدم نخلص إلى أن الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي أصبح الشغل الشاغل اليوم للمؤسسات والدول على حد سواء لاسيما العالمية والعربية على اختلاف تقدمها أو تأخرها لذلك نجد مصر كغيرها من الدول العربية تبذل قصار جهدها للانتقال إلى الاقتصاد الرقمي من خلال وضع الأرضية الكفيلة والبنية التحتية الأساسية التي تسمح لها بذلك خاصة أنها تعد من الدول الواعدة رقميا غير أنها لم ترقى بعد للمستوى المطلوب ولكنها في سبيل بلوغه.

وقد تم التوصل في نطاق هذه الدراسة إلى جملة من **النتائج** أهمها:

- ✓ يساهم التحول الرقمي في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة حجم الاستثمارات الرقمية، لاسيما في مصر فالتوسع في مجال الاستثمارات المتعلقة بتقنية المعلومات والاتصالات والبرمجيات، يساهم في الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ لقد احتلت مصر مراتب متدنية حسب مؤشر الجاهزية الشبكية لعام 2020 حيث كانت في المرتبة 84 عالميا من أصل 134 دولة، لتشهد بعد ذلك تقدما ملحوظا بفارق 7 مراتب حيث أصبحت في المرتبة 77 عالميا من أصل 130 دولة حسب مؤشر الجاهزية الشبكية لعام 2021.
- ✓ شهدت مصر مرتبة جيدة نوعا ما على المستوى العربي حيث جاءت في المرتبة 10عربيا من أصل 22 دولة حسب مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لسنة 2020.
- ✓ لا تزال التجربة المصرية بعيدة نوعا ما في مجال الاقتصاد الرقمي بالمقارنة بالدول العربية التي تتولى الصدارة كدول الخليج، حيث نجد أن العمل ضمن هذا المجال محتشم وغير مؤسس بعد.
- ✓ لاتزال مصر تفتقر لبنية تحتية كفيلة ولا تسخر بإمكانيات ومقومات جيدة لتنتقل نحو الاقتصاد الرقمي كغيرها من الدول التي احتلت المراتب الأولى عربيا.

- ✓ سجلت مصر تراجعا على مستوى معدل النمو الاقتصادي خلال السنتين 2020 و2021 بصفة خاصة وهذا راجع للأزمة الوبائية الناجمة عن فيروس كورونا وما نجم عنها من إغلاق عالمي أثر على جميع الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الصحية وغيرها.

التوصيات والاقتراحات:

- ✓ العمل على تطوير شبكات الإنترنيت في الدول الواعدة كمصر والنامية بإعتبارها الركيزة الأساسية للاقتصاد الرقمي من أجل الالتحاق بالدول المتقدمة.
- ✓ ضرورة التحسيس أكثر بأهمية الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي من خلال عقد ندوات ومؤتمرات لتشجيع ذلك في مصر.
- ✓ ضرورة الاستفادة من تجارب الدول العربية المتقدمة والرائدة في مجال الاقتصاد الرقمي، حتى تتمكن بالنهوض باقتصاداتها وتسرع وتيرة التحول الرقمي.
- ✓ ضرورة التحديث المستمر للإطار القانوني والتشريعي ذو الصلة بالمعلومات والاتصالات في مصر.
- ✓ لابد أن توفر مصر الأرضية الرقمية اللازمة من خلال اهتمامها أكثر بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتكون على استعداد تكنولوجي تام للانتقال إلى الاقتصاد الرقمي.
- ✓ ضرورة التنفيذ الفعلي للاستراتيجيات والخطط الموضوعة من قبل الدول الواعدة والنامية حتى يتم الالتحاق بالتقدم الرقمي لذلك يجب على مصر الانطلاق الفعلي في استراتيجيتها الرقمية لسنة 2030.

7. قائمة المراجع:

1- باللغة العربية

- أنفال عائشة ديناوي، و فاطمة الزهراء زرواط، (2022)، أثر النمو الديموغرافي على النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة قياسية للفترة (1970-2019)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، 12(01)، 25-10.
- زكي وليد رشاد، (2020)، السياسات الرقمية وترشيد صناعة القرار، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رئاسة مجلس الوزراء، مصر، تاريخ الاسترداد 14 05, 2022، من https://www.idsc.gov.eg.
- سامية خواثرة، (2021)، التحول الرقمي خلال جائحة كورونا وما بعدها. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، 58(02)، 126-103.
- سفيان خلوفي ، كمال شريط، و مريم زغلامي، (2020)، تقييم جاهزية الجزائر للولوج إلى الاقتصاد الرقمي – دراسة استكشافية- مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، 04(02)، 96-73.

- سفيان قعلول، و الوليد طلحة،(2020) ، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات"، الإمارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي.
- عبد الله محمد أحمد عيادة، و أيوب محمد يونس، (2021). دور الاقتصاد الرقمي في الحد من آثار جائحة كوفيد 19 على التنمية المستدامة (دراسة تحليلية لعدد من الدول العربية المختارة)، مداخلة ضمن الملتقى الدولي للنظام الاقتصادي الاسلامي، 9، الصفحات 554-569.
- ماجد عبد العظيم حسن قبيل، (2021)، العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي في مصر، مجلة البحوث المالية والتجارية، 22(03).
- مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، (2020). مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2020 كوفيد-19 وضرورة التحول إلى الاقتصاد الرقمي، (الإصدار ط1)، جمهورية مصر العربية، الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية.
- نبيلة لزرق،(2015)، الفجوة الرقمية بين الدول المتطورة والنامية دراسة مقارنة ما بين الجزائر وفرنسا (2000-2013)، مذكرة ماجستير، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، وهران.
- ياسر محمد أحمد أبو عيد،(2020) ، مدى تأثير كل من النفقات العامة والمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 2017-2008) ، مجلة الاقتصاد والمالية، (01)06،48-59.

2- باللغة الأجنبية:

- (**n.d.**). **Retrieved 05 17, 2022, from**: **https://www.worldbank.org/en/topic/digitaldevelopment**.
- **Network Readiness Index 2021 Egypt**. (**2021**). **Retrieved 05 17, 2022, from** : **https://networkreadinessindex.org/w content/uploads/reports/egypt.pdf**.
- **The Network Readiness Index Accelerating Digital Transformation in a post- COVID Global economy**. (**2020**). **Consulté le 10, 05, 2022, from https://networkreadinessindex.org › uploads › NR**...